

1

رسالة في العقائد لنائب كوكبت الامارة عبد الله التكيمي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وجب وجوده مسمى لاسماء حقايق الكائنات
وشهدت بتوحده السنة الآفاق والانفس وغرائب
الارضين والسموات وانطق بكلام كبريائه وجبروته اعيان
المكونات واتقن بحكمته نظام الموجودات وبسط برحمته
بساط الوجود على ماهيات الممكنات والصلوة والسلام
على الواسطة الاكبر الذي انزل عليه آيات محكمات واخر متشابهات
وعلى آله واصحابه الذين هم خير امة اخرجت للناس بالبينات
وبعد فيقول العبد الفقير المحتاج الى اللطف الرباني عبد الله
السليماني لما غشت الفضائل بمزن رحمة قطب كرة الكمالات
بعد ما رقى الجهلة لاتخاذ نار الكلمة واخضرت الفواضل باشعة

باشعة الطاف شمس فلك المحسنات بعد ما بكى آباء العقول الفساد
امزجة مواليد الافاضل وصرخت صراخ الثكلى امهات العاقلات
لموت نتايج كمالات الفضلة اعني المحيط التيار والبحر الزخار
الحبر المحقق والنحرير الدقق علامة لم ينسج الدهر على منواله
ولم يأت قط بمثاله غزارة عنايته مداد حياة الملة والدين
وقلم قهره رقم محو المتعسفين افكاره الابكار سهام صائبات
والحاظ ارائه تكشف المهمات الا هو الذي بجواهر فضله ترصع
جيد الوزارة العراقية وجاوز في كشف المعقول حد المشائية
ووصل الاشراقية رافع اعلام المعقول والمنقول وناصب
رايات الفروع والاصول جازم عرق الفساد وخافض اهل
البغي والعناد ستر الله على الانام وظل الله على الخاص والعام

معمر زوراء بعدل ومقسطه وناظر خلق الله من غير مأثمه
ذو الدولة حضرة سري پاشا نيال من معالي الدارين
حسب ما يريد ولي شاه شمس فلك الهداية ومطلع العدل
والدراية بنو شمائله ربنا امتنا اثنتين واحييتنا
اثنتين جرى على لسان الافاضل وربنا احييتنا حيوة
السعداء صارت مقالته ملكة الاتقاء ارتاح تحت ظل
معدلته المصاب من المقعدين واستقام برحمته اطوار
الدين بيت ماذا اقول وقولي فيه ذو حصره اذ ليس افضاله
تحت عد او حصره ان قلت فضل هيولاه فذاك كذا
او قلت صورة العدل ليس بالحظره وزير امير المؤمنين
ووكيل امام المسلمين الذي نضرت بسلطنته رياض

رياض الله والدين وازهرت بتربيته نجوم الشرع
المبين صدر السلاطين واكليل الخواقين شمس
سماء الخلافة والكمال ومركز دائرة العظمة والجلال
حاوي الفضائل محوي الفواضل منتهم فلك الشريعة
الغراء وتدوير شمس القواعد الاسلامية البيضاء بيت
ارى كل ذي ملك اليه مصيره كانه بحر والملوك جداول
السلطان ابن السلطان ابن السلطان سلطان البرين
وخاقان البحرين السلطان عبد الحميد خان الغازي الكامل
من مصدر الحمد والناشي من اصل المدح لا زال مؤيدا بالدولة
الابدية ومظفرا بالسلطنة السرمدية ولا برحت سرادقات
جلاله شديدة الاوتاد وخباء عظمته منصوبا ومرفوعا

الى يوم التناد ٥ فقلت لهم انى آنست نارا
فابتهل ان اجمع فى علم الكلام الذى هو اسنى منقبة
وابهى درجة واعلى مرتبة فوائد وضمم اليها زوائد لعلى
آتيكم منها بقبس او اجد على النار هدى فشمرت سوق
الاجتهاد الى سوق المراد حينما كنت متزلزلا بهبوب شدة
صرصر النوائب ومضطربا من عاصفة المصائب وغريقا
فى بحار الالم والغموم ٥ وحريقا بنار المحن والهموم بعيدا
عن الاقارب والاتراب ونائيا عن الاخلاء والاحباب
فحررت صحيفة ورصفت رقيعة فى قليل زمان ٥ واهديتها
لدى حضرة الوزير المشار اليه بهدية نمل الى سليمان فان نظر الى

الى بعين الرافة وهو حسب عناية العامة مامول
ولابد ٥ فقال سليمان مالى ارى الهدهد ٥ وان لمثل
هذا فليعمل العاملون لنمت ثمراته وطارت باجنحة القبول
والاعتبار ٥ الى الاطراف النائية والى سعة الاقطار ٥ وان
لم يلاحظها ورداها فتبقى وجوه حورها تحت براقع الغبار
مستفيضا من واهب العطايا والجود ومستعينا من مبدء
العقل والوجود ورتبتها على مقدمة وثلث مطالب

اما المقدمة ففيما يحتاج اليه المباحث الماخوذة

اما اعتمادا واما استنباطا فالغرض منها اما نفس
الاعتقادات والتصديقات بها وهى المسماة بعلم الكلام

ولا تزيد انفسها بتلاحق الافكار وان ازدادت ادلتها

او العمل بحسب الضعف وهى المسماة بالفقه وتتزايد

بتعاقب الحوادث الفعلية وتقادم الزمان فالكلام

علم بالعقائد الماخوذة من الشرع اعتمادا او استنباطا

من الادلة اليقينية وان كان بحسب الزعم وموضوعه

عند اهل الحق المعقول من حيث يتعلق بتلك

العقائد وغايته نفس الاعتقادات وهى

موجبة للفوز بالسعادة العظمى فى الدار الاخرى فهو ثمرة

الغاية لا غايته كما ظن **المطلب الاول**

فى اثبات الواجب وله طرق **الاول** قال المتكلمون

اشارة الى ان اما فى قوله اما اعتمادا او اما استنباطا للتعليل لا للجمع فان بعض مسائل الكلام [illegible] من الشرع لكونه سمعيا مستنبطا من [illegible]

5 العالم اما جواهر واما اعراض وكل منهما حادث وممكن

للتركيب والكثرة ولا ثالث اذ لا دليل على وجود المجردات

بل لو فرض وجودها فاما ان تكون ممكنات او واجبات

بالذات او يكون بعضها واجبا بالذات وبعضها ممكنا

فعلى الاول تحتاج الى مؤثر فينتقل الكلام اليه وعلى الثانى يلزم

تعدد الواجب وهو محال قطعا لما سياتى من برهان

دال على التوحيد وعلى الثالث لابد ان يكون ذلك الواجب

واحدا مبدءا لسلسلة الموجودات واما اطلاق المجرد

عليه فى هذه الصورة فخطأ من حيث ظاهر اللفظ اذ الظاهر

منه الممكن وان كان يطلق على الواجب ايضا لا من حيث

المراد وكل حادث مفتقر الى محدث اما افتقار الحادث

والممكن الى المحدث والمؤثر فظاهر لان كل حادث بالنظر
الى ذاته يجوز وقوعه الآن او قبل او بعد فتخصيصه بوقت
دون وقت لابد من مخصص مرجح فحدوث الاعراض مما
تشهد به البديهة واما كون الجواهر محدثة اما في المجردات
فعلى تقدير وجودها لما سيحقق من ان مبدء السلسلة
يجب ان يكون مختارا واثر المختار لابد ان يكون حادثا
اى موجودا بعد العدم لكونه مسبوقا بالارادة المقتضية لذلك
واما في الاجسام فلانها لا تخلو عن الحوادث كالحركة والسكون
وكل ما كان كذلك فهو حادث اما عدم خلوها عن الحركة
والسكون فبالبديهة والاضطرار من غير احتياج الى
التامل والافتكار واما حدوثها فلقضاء العقل قضاءً

6
قضاءً جازماً بان كل متحرك يجوز سكونه وكل ساكن
يجوز ان يتحرك فما طرء حادث لانه اتصف بالوجود
بعد ما كان معدوما وما سبق حادث ايضا لانعدامه بعد
الوجود اذ لو كان قديما اى لا اول لوجوده امتنع عدمه
لانه اما قديم بالذات او مستند اليه بطريق الاقتضاء
والايجاب فلو انعدم لزم انفكاك الملازمة والاقتضاء
وهو محال فظهر ان ما ثبت قدمه استحال عدمه فقد تحقق
ان ما يطرء عليه العدم لابد ان يكون حادثا واما ان
كل موجود لا يخلو عن الحوادث فهو حادث اذ لابد من
انتهائها الى حادث لا حادث قبله فينتهي محله هناك
ايضا ولو لم تنته فلابد ان يكون قبل كل حادث حادث

الی غیر النهایة فنقول اما ان یکون کل حادث من تلک
الحوادث علة فقط لتالیه او علة ومعلولا له او معلولا له
فقط وعلی کل تقدیر من التقادیر الثلثة یلزم اجتماع امور
موجودة مترتبة فی الخارج غیر متناهیة اذ وجوب اجتماع
العلل والمعلول حال الایجاد یبکره من له ادنی فطنة ومسکة
وعلی التقدیرین الاخیرین یلزم تقدم الشیئ علی نفسه ایضا
واما ان یکون معدا له فکل منها لحدوثه وامکانه محتاج
الی محدث فذلک المحدث اما جوهر او عرض واستناد
الحوادث واستناد الحوادث کل واحد منها الی المحدث
اما بطریق الاقتضاء والایجاب فیلزم علی تقدیر قدم المحدث
قدم کل حادث وهو خلاف الضرورة وعلی تقدیر حدوث

حدوث المحدث ننقل الکلام الی محدث ذلک المحدث
وهکذا او لا یکون الاستناد علی طریقة الایجاب فلا بدّ
ان یکون هناک حادث فننقل الکلام الیه والی محدثه فیلزم
سلاسل حوادث غیر متناهیة فی کل حادث واذا بطلت
الاحتمالات المذکورة بجذافیرها ثبت ان ما لا یخلو عن
الحوادث فهو حادث وکل حادث محتاج فی وجوده
الی محدث والممکن لابدّ فی وجوده الی مرجح ومخصص
لاستواء نسبة الوجود والعدم الی ماهیته ثمّ جریان
الاطوار العجیبة والاحوال الغریبة علی الامور التی نشاهدها
کاختلاف الفصول وما یحصل فیها والاوضاع الفلکیة
وغیرها مما لا یمکن عده وضبطه واختصاص الاجـ م

المتماثلة بالعوارض المعلومة والصفات المخصوصة يدل
قطعا على ان لهذا العالم صانعا خبيرا ومدبرا قديرا
فالصانع للعالم ان كان واجب الوجود فذاك والا فلازم
ان يكون ممكنا فننقل الكلام الى صانعه فاما ان يرجع
بلا واسطة او بها فيلزم الدور المصرح او المضمر المستلزم
اولهما لتقدم الشيء بالوجود على نفسه بمرتبتين وثانيهما
لتقدمه عليها بمراتب او يذهب الى غير النهاية فيلزم
لوجوب اجتماع العلة والمعلول بدء ودواما بدوامه وبالعكس
ضرورة اجتماع امور غير متناهية في الوجود وهو مع
انه باطل ببرهان التطبيق والتضايف والتكافؤ ومع انه
خلاف البديهة والمشاهدة يستلزم ان يكون البعد المكاني

8

المكاني الذي قام برهان المسامتة وبرهان السلمي على
تناهيه غير متناه واذ بطل الدور والتسلسل ثبت ان لهذا
العالم صانعا حكيما وخالقا عليما يدبر ويدبر امر كما يريد ويشاء
الثاني
لا شك في وجود ممكنات كثيرة وحوادث متعددة ولا ريب
ايضا في احتياج كل واحد منها الى علة فاعلية موجودة
مستجمعة لجميع شرائط التاثير وما يتوقف عليه المعلول
لاستحالة ان يكون الموجود اثرا صادرا عن المعدوم
وتاثير المعدوم في الشيء بافاضة الوجود عليه وافادته اياه
ولامتناع وجود الموقوف بدون الموقوف عليه ورفع
الموانع بداهة فاذا اعتبرنا جملة الممكنات باسرها بحيث
لا يشذ منها فرد سواء كانت متناهية او غير متناهية

واعتبرنا بازاء كل منها علة فاعلية كذلك اى جامعة لجميع
جهات التأثير مع قطع النظر من ان واحدة من هذه
العلل المعتبرة بازاء الممكنات من افراد الممكنات اولا
حصلت علة فاعلية جامعة لجهات الايجاد ومن البين
انه كما ان كل واحد من آحاد الممكنات محتاج الى علة فاعلية
موصوفة بما ذكر كذلك المجموع المركب من الاحاد محتاج فى
وجوده الى علة فاعلية كذلك فمجموع العلل المأخوذة كل
واحدة منها بازاء كل واحد من الممكنات جملة وعلة فاعلية
لجميع الممكنات وهذا القدر مما يحكم به بديهة العقل ويشهد
به الفطرة السليمة فاذا لاحظنا مجموع العلل جملة وطبقناها
مع جملة الممكنات فاما ان تشتمل جملة العلل على امر زائد

9 زائد من جملة الممكنات اولا وعلى الثانى اما ان يكون جملة
العلل نفس جملة الممكنات وذلك يستلزم تقدم الشيء على
نفسه بالوجود وهو قطعى الاستحالة لا يقال العلة التامة
لا تستلزم التقدم المذكور اذ هى نفس المعلول لانا نقول الكلام
فى العلة الفاعلية الحاوية لجميع جهات التأثير لا فى المادة
والصورة وغيرهما مع ان فيه كلاما لا يسعه المقام او بعض
جملة الممكنات وهو محال ايضا لوجوه الاول ان المعلول
لا يتوقف على امر غير العلة الموصوفة بما ذكر وعلى هذا التقدير
تحتاج جملة الممكنات الى البعض الآخر الخارج عن ذلك البعض
الثانى ان البعض الذى فرض علة فاعلية معلول ايضا
جزما فعلته الموجدة له على ذلك التقدير تكون نفسه فيلزم

التقدم المذکور الثالث ان ذلک البعض المعروض علة لکونه
معلولا ایضا فعلته اولی بالتاثیر منه اذ کل ما فرض تاثیر البعض
فیه فلعلته تاثیر فیه کذلک اذ معلول المعلول معلول ولتلک
العلة فی نفس ذلک البعض تاثیر بخلافه اذ لا یتصور تاثیر الشیء فی
نفسه بالوجود للزوم المحال بدیهة وما قیل یمکن ان تستند
السلسلة الی الجزء الذی هو فوق المعلول المحض اذ هو علة
مستقلة فی ایجاد السلسلة ولیس للمعلول المحض جهة علیة
حتی یقال ان علیة ما فوقه لیست باولی من علیته لها یرد
علیه انا ننقل الکلام الی علة الجزء الذی فوقه وهکذا فان قیل
تستند السلسلة التی فوق المعلول المحض وعبرنا عنها بالجزء
الی الجزء الذی فوق مبدء السلسلة الثانیة وهکذا القول علی

علی ذلک التقدیر لیس فی السلسلة معلول محض بل ای ١٥
فرد نفرض فله جهة العلیة والمعلولیة وفرض العقل اعتبار
احد اجزاء السلسلة معلولا محضا لا یؤثر فی الامور الواقعیة
اللهم الا ان المراد بالمعلول المحض فی کل سلسلة ما یکون
معلولا محضا ولا یکون له جهة علیة بالنظر الی السلسلة التی
اعتبر جزء منها ومبدئها وان کان له جهة علیة بالنسبة الی
سلسلة اخری وهذا امره کما تری واعلم ان هذا الاعتراض
انما یرد اذا ارید اثبات الواجب بهذا الدلیل ابتداء من غیر
توقف علی بطلان الدور والتسلسل والا فنقول یوجد
علی التقدیر المذکور ترتب فی الوجود فنعتبر سلسلتین
احدیهما من المعلول الذی ذکرنا والاخری مما فوقه ثم نطبقهما

فيلزم اما انقطاع غير المنقطع او مساواة الكل والجزء
فى نفس الامر وعلى الاول اعنى ان يكون فى جملة العلل امر
خارج عن سلسلة الممكنات فاما ان يكون ذلك الامر معتبرا
من العلل الفاعلية او من الامور المعتبرة معها وعلى الثانى اما
ان تكون العلل الفاعلية نفس جملة الممكنات فيلزم كون الشيء
مع غيره علة لنفسه وهذا افحش من علية لنفسه اذ التقدم حينئذ
بمرتبتين لتوقفه على نفسه فذاك مرتبة وعلى غيره الذى هو
شرط التاثير فلا يكون علة بدون ذلك الغير فهو مرتبة اخرى
او بعضها فيلزم جميع المحذورات المذكورة وعلى الاول
اما ان يكون ذلك الامر واحدا من العلل الفاعلية او جزء
علة والخارج عن جملة الممكنات الذى يكون موصو فا

موصوفا بما ذكر لوجوب ان يكون علة الوجود موجودا
اذ رتبة الايجاد متاخرة عن رتبة الوجود بداهة لا يتصور
ان يكون معدوما بل موجودا واجبا بالذات فيستند
اليه العالم وهو المراد بالصانع الثالث اذ انحصرت الموجودات
فى الممكن يكون المجموع الذى لا يشذ عنه فرد من افراده
الممكنة محتاجا الى علة مستقلة فى الايجاد ويجب وجود
المجموع بالنظر الى تلك العلة ويمتنع عدمه بان يرتفع الكل او
فرد من افراده اذ الكل كما ينعدم بانعدام المجموع ينعدم
بانعدام جزء من اجزائه بالنظر اليها لما مر ان الممكن يتساوى
نسبة العدم والوجود الى ماهيته ما لم يجب وجوده بعلته
لا يوجد وحينئذ يمتنع عدمه بالنظر الى وجود علة الوجود

وما اذا فرض عدم اى جزء منه يكون ذلك العدم ممتنعا بالنظر
اليه يكون خارجا لاجزء ولا عينا اذ الكل وكل واحد من
الاجزاء ممكن فاذا قيس العدم الى ذواتها لايكون ممتنعا
فيكون الخارج لانحصار علة الوجود فى الموجود واجبا
وهذا الطريق لايتوقف على ابطال الدور والتسلسل

فصل قال الحكماء لاشك ان فى نفس
الامر موجودا مع قطع النظر عن جميع الجهات فان كان
الواجب فذاك المطلوب والا نقل الكلام فيدور او يتسلسل
تقريره اذا لم يكن ذلك الموجود واجبا يكون ممكنا لانحصار
الموجود فى الواجب والممكن وكل ممكن محتاج فى وجوده
الى علة وتلك العلة ان كانت واجبة فقد حصل المطلوب

والا احتاجت

المطلوب والا احتاجت الى علة اخرى فان كانت الاولى
يلزم الدور وكذا فى اية مرتبة رجعت وان ذهبت
السلسلة الى غير النهاية يلزم التسلسل المستحيل اعنى
اجتماع امور موجودة مترتبة غير متناهية فان قيل لم لا
يجوز ان لايكون بين اجزاء العالم على ذلك التقدير ترتب
ولا اجتماع قلنا لما ثبت انه يجب دوام المعلول بدوام العلة
وبالعكس فاذا ثبتت العلية والمعلولية بينها يجب على هذا التقدير
ان يكون بينها ترتب اذ رتبة العلة متقدمة على رتبة المعلول
ويجب الاجتماع ايضا **واعلم** انه يلزم من التسلسل غير المحذورين
المذكورين اجتماع الامور الغير المتناهية فى البعد المكانى الذى
قام البرهان على تناهيه ولا يجوز التداخل بالبداهة فيلزم انحصار

امور غير متناهية بين حاصرين وهو مستلزم لتناهيها فان قيل
ان البعد منقسم الى غير النهاية على مذهب الفلاسفة فلا يلزم
المحذور المذكور قلنا انقسامه ليس بالفعل الى غير النهاية عندهم
والا لزم تساوى الكل والجزء بل مساواة الجبل الشامخ مع
الخردلة فى المقدار وهذه الامور الموجودة غير متناهية
بالفعل على ذلك التقدير **تنبيه** لم يقل قدماء الحكماء
والفلاسفة ولا متاخروهم باستغناء العالم عن الصانع ونفى
المدبر له ولا بكون العالم مستندا الى الطبيعة بل كلهم متفقون
كالمتكلمين على ان لهذا العالم صانعا واجبا بالذات وان
خالفوا المتكلمين فى كيفية الاسناد فانهم قالوا صدر عنه
المعلول الاول بطريق الايجاب وهكذا وقال المتكلمون هو مختار

13 هو مختار لا بمعنى ان شاء فعل وان لم يشأ لم يفعل فان الحكماء
يوافقون المتكلمين فى انه مختار بهذا المعنى فان الشرطية
كما تصدق بتحقق المقدم مع تحقق التالى تصدق بانتفاء
المقدم مع انتفاء التالى فمقدم الشرطية الاولى متحقق دائما
ومقدم الشرطية الثانية منتف دائما بل بمعنى ان شاء فعل
وان شاء ترك ومسئلة الصفات وغيرها الاشعرية
قليلة منهم لا يعبأ بهم وهى مذهب مقراطيس واتباعه واقوى
مستندهم ان التاثير فى الممكن اما حال الوجود فيلزم تحصيل
الحاصل واما حال العدم فيلزم جمع النقيضين وكلاهما بديهى
الاستحالة ولا يذهب عليك ان ما ذكروه لا يقوم شبهة
فضلا عن ان يكون حجة فى هذا المطلب الاعلى لان هذا الترديد

بعينه جار في افعالهم الصادرة عنهم باعترافهم فنقول
صدور الشيء عنهم اما حال وجوده فتحصيل الحاصل او حال
عدمه فجمع بين النقيضين ولانا نختار ان التاثير في آن
العدم الذي يليه آن الوجود بناء على ان بين التاثير والاثر
تقدما وتاخرا بالزمان ولا يلزم من هذا الا الجمع بين النقيضين
وهو ظاهر ولا الفصل بين العلة والمعلول لاتصال زمانيهما
والمراد بالفصل بينهما تخلل زمان بين زمانيهما او نختار انه
في آن الوجود الذي هو اثر ذلك التاثير بناء على ان زمانهما
واحد وانما التقدم والتاخر بحسب الذات والرتبة واللازم
من هذا التحصيل الحاصل الذي هو اثر ذلك التحصيل وهو ليس
بمحذور بل هو الواقع فان قلت هذا الجواب انما يتمشى

يتمشى على مذهب المتكلمين القائلين بتركب الزمان من
الآنات التي لا تقبل القسمة دون الحكماء القائلين بان
الزمان منطبق على الحركة المنطبقة على المسافة المنقسمة الى
غير النهاية قلنا المراد بالآن هنا ما لا يقبل القسمة فعلا وان
قبلها وهما او فرضا وهذا القدر يكفي في الجواب لان الكلام
في الامور الفعلية دون الوهمية والفرضية والآن بهذا المعنى
متفق عليه بين الفريقين وانما النزاع في ان الزمان هل يقبل
القسمة ويمكن قسمته الى غير النهاية اولا كيف ولو كان مراد
الحكماء ما ذكر اي قبول القسمة بالفعل الى غير النهاية لزم مساواة
اعظم الجبال مع خردلة وهذا لا يقول به عاقل فضلا عن فاضل
لكن الطبيعيون تكثروا في زماننا هذا الان طريقهم سهل ليس

فيه مخالفة النفس والهوى ولا التأمل في امر الآخرة والمعاد
فلا ينهدم لذاتهم العاجلة بملاحظة النقمة الآجلة ولا ينهدم
ولا ينتفي ما تشتهي انفسهم بالانكفاف والانزجار بمظنة ما يترتب
على ارتكابه من العقاب والنكال ولا ينعدم والا فلو عرضت
الساعة على احد منهم وعرفت آلاتها له مع دقائق حركاتها
وغرابة صنعتها ثم قيل له هذه حصلت بنفسها من غير ان يرتبها
مرتب ويصنعها صانع فهل يقبله ولو كان علماً فيهم بالبلادة
والغباوة بل ينسب القائل الى الجنون ولكنه يصدق ويجزم
بانه ليس لهذا العالم الذي يتحير الف صانع الساعة في حقيقة
شخص الثاني وما اودع فيه من غرائب القوى وبدائع
الآلات ومن غريب ما اتفق انه وقعت في هذه المسئلة

المسئلة مباحثة احد فحول علمائنا مع واحد من اجلائهم 15
معروف عندهم لغاية العلم والدراية فلم يقنع الدهري
بالحجج القاطعة والبراهين الساطعة التي لا ينكرها الا من
هو على متن الجهل راكب وعن منهج الدراية ناكب بل
افضت المباحثة الى المنازعة والمجادلة في ذلك اليوم
ولما اتفق الاجتماع في اليوم الثاني قال العالم مخاطباً لبعض
الناس بحيث لا يشعر الطبيعي بمراده اني رايت في ورقة
امراً عجيباً يدهش العقل ويبهر النفس فقالوا ماذا قال كتب فيها
ان وراء البلد الفلاني تلاً صغيراً قدام اهل البلدة
المذكورة وهو خال عن البناء فلما اصبحوا فاذا هو عليه حمام
على احسن ما يمكن ويتصور من الترتيب والنظام وهو في غاية

العظم والسعة وكل ما يلزم الداخل فهو حاضر فيه فضحك
الطبيعي قائلا هذا كذب ومراء كيف يتصور ويمكن حصول
حمام من غير بناء وبناء بل من نفسه فقال العالم فكيف
يتصور بناء السموات مع عجائبها والارضين مع غرائبها
من دون بناء وصانع فبهت الذي كفر بحيث ما بقي له
مجال ان ليرد او ينفره ثم اعلم ان من تامل في طريقة
معرفته تعالى التي عرفها ونصبها لعباده في ايات متعددة
وتامل في ان طبيعة ورق التوت واحدة فاذا اكله الدود
صار حريرا واذا اكله الغزال امسى مسكا وان اكله البعير
اضحى بعرا مع انه قد تقرر عندهم ان مقتضى الطبع لا يمكن تخلفه
عنه وتفكر ان الغريق المشرف على الهلاك المنقطع عن جميع

16 عن جميع الجهات والاسباب الظاهرة يرجو الخلاص
ويامل النجاة ولو كان من الطبيعيين كما نقل هذا الاخير
عن جعفر الصادق رضي الله عنه حين سئله الدهري [illegible]
عن طريق مؤد الى معرفته تعالى واثبات وجوده تحقق
وتيقن ان لهذا العالم صانعا خبيرا ومدبرا قديرا وهو خالق
السماء ذات الابراج والارض ذات الفجاج يديره حسب
ما يريده وكل منه يستفيده وهو وفق مشيته يفيده تنزه عن
الايجاب بل هو المختار وكل شيء عنده بمقدار بل يجزم بان
وجوده تعالى مركوز في الطبائع كما في مسئلة الغريق ولذلك
ترى الانبياء كثيرا ما يبلغون الاحكام والحلال والحرام دون
لنا آية حتى ذهب بعض المحققين (من الصوفية) والاولياء الى ان وجوده تعالى

بديهى بلا اشتباه فسبحان من تحير فى سبحات جلاله وجماله
العقول وتاه فى ادراك كنه ذاته وصفاته اذهان الفحول
نستعيذ بالله من زيغ الاعتقاد ونستهدى الى سبيل الرشاد

المطلب الثانى فيما يتعلق بذاته تعالى وتقدس وفيه فصلان

الفصل الاول فى صفاته الثبوتية الحقيقية **فمنها** الحيوة
اتفق المليون وغيرهم على ان الله حى لان العلم والقدرة
لا يتصوران من دون الحيوة ولان اللاحى جماد ولا يتصور
منه الا العجز والنقصان وكل منهما وصمة الامكان ولا يليق
بالواجب الوجود وهى صفة تستلزم صحة العلم والارادة وقيل
نفس الصحة والقول بانه لو لم يتصف الذات لصفة هى
منشأ العلم والارادة والقدرة لكان اختصاصه تعالى بهما

بها ترجيحا بلا مرجح مدفوع بانه يجرى فى الصفة التى هى منشأها
ايضا فيلزم التسلسل فى الصفات الوجودية وبان هذا
انما يتم لو لم يكن ذاته تعالى مغائرا لسائر الذوات فيقتضى
لذاته الاتصاف ببعض الصفات دون الاخرى من غير
لزوم الترجيح بلا مرجح ومن البين ان جعل الصفة منشأ العلم
وغيره ليس باولى من جعل نفس الصحة منشأ اقول
الظاهر ان فى اثبات الواجب الذى هو مبدأ سلسلة
الموجودات ومصدرها غنى عن اثبات الحيوة اللهم الا ان
ذكرها هنا لتعيينها كيلا يذهب الوهم الى انها فيه تعالى الاعتدال
المزاجى او قوة تتبع ذلك الاعتدال سواء كانت نفس
قوة هى مبدأ الحس والحركة الارادية او منشأها **ومنها**

العلم اتفقوا على انه عالم ولامخالف فيه الا شرذمة قليلة
من قدماء الحكماء لايعباء بهم زعما منهم ان صدور العالم منه
من غير شعور بل بمقتضى الذات صدور الضوء عن الشمس
كما ل ولم يتنبهوا انه يستلزم نقيصة الجهل ويستدل عليه
بان فعله متقن لابمعنى انه خال عن الخلل كليا اذ لاموجود
ممكن الا وفيه جهة خلل بل بمعنى انه صدر عنه العالم على هذه
الهيئات الغريبة والانتظامات العجيبة التى تتحير فيها
العقول وكل من كان فعله متقنا فهو عالم اما الصغرى فظاهرة
واما الكبرى فلان من راى آلات ساعة مع دقائقها وراى
خطوط حسنة متضمنة لالفاظ رشيقة تدل على معانى دقيقة
يعلم جزما بان كل واحد من الصانع والكاتب عالم وبان

وبان القدرة والايجاد والارادة لاتتصور بدون العلم ثم
علمه تعالى يشمل الكليات والجزئيات لانهما كليهما صدرا
منه على هيئة الاتقان بل الجزئيات صدرت اصالة والكليات
فى ضمنها ولان نسبة العلم الى الكليات والجزئيات سواء
كما ان نسبة الكليات الى الجزئيات كذلك فى نفس الصدق
فعلمه بالكلى دون الجزئى ترجيح بلا مرجح كما ان افاضة الوجود
او غيره على زيد بخصوصه كذلك على تقدير عدم العلم بالجزئيات
والقول بان العلم بالجزئيات المتشكلة او المتشكلة والمتغيرة
لايتصور بدون الالات وايضا يستلزم التغير فى العلم
مدفوع بان ذلك انما يلزم لو كان العلم حصول الصور ة
وليس كذلك لانه اما صفة ذات اضافة او اضافة بين

العالم والمعلوم فاللازم حينئذ التغير فى الاضافات
والتعلقات فقط وهو ليس بمحذور وتشمل الممكنات والواجب
والممتنعات لان المقتضى للعلم هو الذات والمصحح للمعلومية
هو المفهومات ونسبة الذات الى المفهومات كلها على السواء
فهو اعم من الارادة والقدرة لانهما لا تتجاوزان الممكن ومنها
الارادة وهى صفة ترجح احد المقدورين من الفعل والترك
واحتجوا عليها بان الفعل والترك نسبتهما الى القدرة سواء
فكما يمكن ان يقع الفعل بالقدرة يمكن ان يقع الترك بها من
دون فارق فى هذا الامكان وكذا النسبة ايهما فرض الى الاحيان
كلها سواء فكما يمكن ان يقع فى الوقت الذى وقع فيه يمكن
وقوعه قبله وبعده فلا بد لتخصيص احدهما بالوقوع دون

الآخر ووقوعه فى وقت دون غيره من الاوقات
من مرجح وليس ذلك المرجح الا الارادة فان قلت نحن
نجرى الدليل فى نفس الارادة ايضا ونقول الارادة من حيث
ذاتها نسبتها الى الضدين سواء اذ كما يمكن تعلقها بهذا الضد
يجوز تعلقها بذاك الضد وكما يجوز تعلقها فى هذا الوقت
يجوز تعلقها فى الاوقات والازمان الاخرى فلا بد لتعلقها
بهذا دون ذاك وفى هذا الوقت دون الآخر من مرجح
وهكذا فيلزم التسلسل قلنا تعلق الارادة لذاتها فلا يحتاج
تعلقها الى امر آخر مرجح له فان قيل فليكن تعلق القدرة
كذلك قلنا شان القدرة التأثير لا غير كما ان شان
العلم الانكشاف دون غيره فان قيل اذا كان تعلق الارادة

لذاتها يلزم الايجاب قلنا هذا الايجاب ليس بالذات بل ناش
عن الاختيار وهو لا ينفي الاختيار بل يحققه فان قيل
ان كانت ارادة الفعل مغائرة لارادة الترك بالذات
وكان كل منهما متعلقة لذاتها باحد الضدين على التعيين
يرد عليه انه اذا كان احدى الارادتين لازمة للذات لا يمكن
ان تتعلق الارادة الاخرى بالطرف الاخر بدلا من الاولى فيلزم
الايجاب المنافي للاختيار وان لم تلزم بل جاز تعلق كل
من الارادتين بدل الاخرى بالطرف الاخر يلزم ان يجوز
تجدد الارادة وحدوثها لامتناع اجتماع الضدين وان لم
تكن مغائرة بل الارادة الواحدة تتعلق تارة بهذا وتارة
بذاك فاذا تعلقت باحد الامرين لذاتها يمتنع تعلقها بالاخر

بالاخر فيلزم الايجاب المهروب عنه ايضا قلنا الارادة
واحدة وما ذكرت انما يلزم لو كان التعلق مقتضى
ذات الارادة اقتضاء الزوجية للاربعة واما اذا كان
التعلق خاصة للارادة فلا ومعنى كون تعلقها لذاتها
عدم احتياجها الى الغير في الترجيح وان يكفي ذاتها في
التعلق على ان استلزام عدم لزوم احدى الارادتين
لذات المريد التجدد والحدوث انما هو اذا استلزم
رفع اللزوم الانفكاك وليس كذلك لجواز ثبوت شيء لشيء
دائما مع عدم اللزوم بل رفع اللزوم انما يستلزم امكان
والامكان لا ينافي الدوام
الانفكاك ثم الارادة تعم الممكنات باسرها
بمعنى انها يمكن تعلقها بكل منها لا بمعنى انها تعلقت

وتتعلق بكل منها وتعم الموجودات منها بمعنى تعلقها بها
بالفعل لان المقتضى هو الذات والمصحح هو الامكان واما
المنقول فكقوله تعالى والله خالق كل شيء وكقوله صلى الله عليه وسلم
ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن **ومنها** القدرة اجمع
المليون على انه قادر يصح ايجاد العالم منه وتركه وليس شيء
من طرفي الفعل والترك لازما له بحيث يقتضيه ذاته ويمتنع
انفكاكه عنه خلافا للفلاسفة حيث ذهبوا الى ان صدور
العالم على هذا النظام من مقتضيات ذاته ولوازمه يستحيل
انفكاكه عنه زعما منهم ان القدرة بالمعنى المذكور نقص
لنا ان الفاعل لو كان موجبا فان لم يوجد شيء من الحوادث
يلزم خلاف البداهة والاتفاق وان وجد فاما ان لا تستند

ان لا تستند الحوادث الموجودة الى موجد فيلزم استغناء
الحوادث عن المؤثر وهو محال وخلاف الاتفاق اذ قد
مر ان نسبة العدم والوجود الى الممكنات سواء على قولكم
فتحتاج الى مؤثر لا محالة وان استندت فاما ان
لا تنتهي الحوادث الى قديم فيلزم لكونهم عللا ومعلولات
على زعمكم اجتماع امور غير متناهية في الوجود مترتبة فيلزم
التسلسل المستحيل اتفاقا واما ان تنتهي اليه فيلزم
لضرورة وجوب سبق الحادث بالعدم وعدم سبق
القديم به تخلف المعلول عن العلة التامة الموجبة **ومنها**
السمع والبصر وطريق اثباتهما هو السمع وهما من ضروريات
الدين والاستدلال عليه بانه حي فيصح اتصافه بهما وكل ما

يمكن اتصافه به فهو ثابت له وبان الصمم والعمى صفتا نقص
يرد عليه ان حياته مخالفة لسائر الحيوة فلا تقتضى امكان
الاتصاف وان الصمم والعمى والسمع والبصر اما متضادات
او اعدام وملكات واياما كانت يجوز خلو الموضوع عنهما
لجواز الخلو عن المتضادين كالاخضر فانه ليس باسود
ولا بابيض ورفع القابلية ولم يوصف بالذوق والشم
واللمس لعدم ورود النقل بها ولو نقل لوصف ومنها
الكلام لشهادة اخبار الانبياء بانه تعالى امر بكذا ونهى
عن كذا وقال كذا ولا تتصور هذه الامور بدون الكلام
ويمكن تصديقه تعالى لانبيائه فى صدق دعواهم باظهار معجزة
غير الكلام فلا يلزم الدور وهو معنى واحد يعبر عنه بعبارات

بعبارات مختلفة ولا يختلف باختلاف العبارات وتقريره
ان فى نفس الامر معنى قائما بالذات ومعنى يفهم من الالفاظ
والمعنى الواقعى هو الكلام ودلالة الالفاظ عليه بتبعية
المعنى المفهوم منها وههنا بحث وهو ان كلامهم
مضطرب فبعضه يشعر بان كلامه تعالى عين المعانى الموجودة
المترتبة فى نفس الامر المدلول عليها بالالفاظ دلالة ثانية
كما يقولون معنى الامر طلب قائم بالذات الى غير ذلك وبعضه
يشعر بانه صفة هى مبدأ ترتيب المعانى حيث يقولون
كلامه تعالى صفة ازلية قائمة بالذات منافية للسكوت
الباطنى بمعنى عدم ارادة ترتيب المعانى والآفة الباطنية
بمعنى عدم القدرة على ترتيب المعانى ثم وجود

صيغ الماضي والمستقبل والامر والنهي في كلامه تعالى اللفظي
لا يستلزم الحدوث في الكلام النفسي ولا الكذب وحديث
لزوم موافقة اللفظي للنفسي سهل فليتامل في هذا المقام
فانه مزلة اقدام الافهام الفصل الثاني في التنزيهات
ذاته تعالى مخالف ومغائر لسائر الذوات والامتياز
عنها بتعين مغاير لذاته لان ما به الامتياز وما به الاشتراك
متغايران قطعا وضرورة فيلزم التركيب فهو منزه عن المثل
الذي يشاركه في تمام الماهية او في الصفات النفسية والند
الذي يعاديه قال قدماء المتكلمين ذاته تعالى مشاركة لسائر
الذوات في الذاتية لصدق الذات على الواجب والممكن
واستدلوا عليه بالوجوه التي مرت وذكرت في مسئلة الوجود

الوجود ويمتاز عنها بالواجبية والحيية والقادرية
والعالمية الثابتين او بالالهية الجامعة للمراتب الاربع
وليس في جهة ولا مكان لان حصوله تعالى فيه يستلزم
قدمه وقد قام البرهان على حدوث العالم باجزائها
كلها وان المتمكن يمتنع حصوله بدون المكان فيحتاج اليه
وهو مستغن عن المتمكن اذ قد ثبت ان الخلاء ممكن فيلزم قدم
المكان وامكان القديم وانه اما ان يكون في جميع الامكنة
او بعضها لا جائز ان يكون في بعضها لان المكان وهو
البعد الموهوم وقد يسمى خلاء اجزاءه متشابهة فاختصاص
المتمكن ببعض دون بعض يحتاج الى مخصص فان كان الذات

حصل المطلوب لتقدم المخصص على التخصيص بالضرورة
وان كان غيره يلزم احتياج الواجب اولا هذا ولا ذاک
يلزم الترجيح بلا مرجح ولا في كلها اذ يلزم تداخله مع الاشياء
اذ بعض الامكنة ببعض الاجسام مشغول بل يلزم اتحاده تعالى
معها ومخالطته لا تخيله اجزاء وانه اما ان يكون جوهرا او عرضا
فان كان الثاني يلزم الاحتياج وان كان الاول فاما ان
يكون جوهرا فردا فيكون احقر الاشياء او جسما فيلزم
تركبه وامكانه وحدوثه فان قيل اما ان يكون تعالى داخلا
في العالم او خارجا عنه واياما كان يحصل المطلوب والا بطل العقل
امر ثالث قلنا منقوض بمجموع العالم فانه ليس داخلا فيه ولا
خارجا عنه فان جعلت المنفصلة ذات اجزاء ثلثة

بان يقال اما ان يكون تعالى داخلا في العالم او خارجا عنه
او عينه فنقول هذا الحصر وهمي يحكم به الوهم لا عقلي يقضي به
العقل على انه ان اردتم بقولكم انه داخل في العالم انه فرد من
افراده نقول انه خارج عنه بمعنى انه ليس فردا من العالم
الحادث كل واحد من اجزائه لا انه واقع في جهة مقابلة
له وان اردتم انه تعالى مقارن لفرد من افراده اي فرد كان
نختار انه داخل فيه بهذا المعنى ولا يلزم محذور منه وليس بجسم
لانه يستلزم التركيب المقتضي للحدوث والامكان ويستلزم
ايضا حصول موجب المحذورات المذكورة وانه اما ان يتصف
بجميع صفات الجسم فيلزم جمع المتضادات او بعضها فيلزم
الترجيح بلا مرجح لتساوي نسبة الذات الى الابعاض كلها

او الاحتياج ان كان بمرجح خارج وليس زمانيا لانه عبارة
عن امر موهوم منتزع من مقارنة الحوادث بعضها ببعض
وتقدم بعض منها على بعض وهو جل شانه منزه عن الحدوث
هذا عند المتكلمين واما عند الحكماء فلان الزمان عبارة عن تقدر
به حركة محدد الجهات فلا تغير فيه وهو منزه عن الجهة والحركة
لا تصور ولا يمكن كونه زمانيا وتفصيله ان التغير التدريجي يتقدر
بالزمان والدفعي بالآن الذي هو طرف الزمان فلا تغير
فيه اصلا لا تدريجيا ولا دفعيا لا تعلق له بالزمان جزما ولا يتحد
مع غيره اذ استحالة اتحاد الاثنين بان يصير احدهما الآخر
الصائر بعينه اياه ضرورية ولا يحل في غيره اذ الحلول وهو الحصول
على سبيل التبعية يستلزم الاحتياج ويقتضي قدم المحل ايضا

وليس

ايضا وليس جوهرا ولا عرضا لانهما عند المتكلمين متحيزان
اما بالذات او بالتبع واما عند الحكماء فلان الجوهر شيء
لو وجد في الخارج لكان لا في موضوع بل قالوا ممكن الخ
وظاهر ان وجوده غير ذاته وقد تقرر في محله ان وجود
الواجب عين ذاته نعم شاع اطلاق الجوهر بمعنى القائم
بنفسه وبمعنى الموجود على الواجب بين الحكماء ولم يجوزوا
ان يكون محل الحوادث ويكون الحادث بمعنى الموجود
بعد العدم لانه اما يلزم قدم الحوادث او نقصان الذات
قبل الاتصاف بها لانها لا بد ان تكون صفات كمال
واتفق العقلاء على جواز تعدد الاضافات كهو مع العالم
بعد ان لم يكن معه والسلوب بعضها لا تتحدد كهو ليس بجسم

وجوهر وبعضها تتجدد كالمعية المنعدمة بانعدام الحوادث
اى الذات غيره على ما يتبين من التفصيل الآتى
خاتمة قال المتكلمون صفات الله تعالى زائدة ليست
عين الذات بل قائمة بذاته تعالى بمعنى ان الصفات لها
ثمرات غير ثمرة الذات واحتجوا بظاهر الكتاب والسنة فان
حمل المشتق على شيء يقتضي اتصافه بالماخذ وزيادة الماخذ عليه
وبقياس الغائب على الشاهد ورد الاول بان الماخذ هو
العلم بالمعنى المصدري ولا خفاء في زيادته ورد الثاني ايضا
بانه لا جامع بين الغائب والشاهد لان صفات الشاهد
حادثة دون صفات الغائب الى غير ذلك وذهب المتصوفة
والمعتزلة والفلاسفة والشيعة الى انها عين الذات
لا بمعنى ان له تعالى صفات قائمة بغيرها الذي هو الذات

الذات وهي عين الذات الذي هي قائمة به والذات
قائم بنفسه اذ لا يقول به عاقل بل بمعنى ان الذات ينشاء
ما ينشاء عن الصفات فهو تعالى من حيث انه مبدأ الآثار
ذات ومن حيث انه مبدأ الانكشاف وتجلى به الاشياء
او مبدأ ترجيح احد المقدورين علم او ارادة وهكذا او استدلوا
عليه بانه لو كانت زائدة لاحتاجت اما الى غير الذات
فيلزم امكان الواجب او الى الذات فان كان استنادها
اليه بطريق الايجاب والاقتضاء لزم ما لزم من عدم الاختيار
والتفرقة بين الصفات وغيرها في كون استناد الصفات
بالايجاب واستناد الغير بالاختيار مشكلة جدا وان كان
بطريق الاختيار فيلزم مع التسلسل في بعض الصفات

الدور كالحيوة والقدرة وحدوث الصفات والقول بتاخر
المعلول عن العلة التامة الغير الموجبة بالذات لا بالزمان
فلا يلزم حدوث الصفات خلاف مذهبكم بل مذهب الكل
مع ان القائل الصادق في المقدمات يمنع عن هذا القول
على ان تكفير النصارى انما هو لقولهم بالتثليث فكيف لا يحكم
بكفر من يقول بثمانية قدماء او ازيد قلنا تكفيرهم بالتثليث
انما هو لان قصدهم وارادتهم به تعدد الذوات القديمة بل تصريحهم
بالتعدد حيث قالوا بانتقال الاقانيم الثلثة الى المسيح ع م
والانتقال من خواص الذوات اذ الانتقال في الصفات
يستلزم انتفائه وارتفاعه اذ وجودها في انفسها وجودها
في محالها ولذلك رد الله تعالى عليهم بقوله عز وجل وانما الله اله واحد

واحد والمثبت ههناك ذات وصفات قديمة له واجب
المتكلمون ايضا بان العلة المحوجة هو الحدوث لا الامكان
وعلى هذا التقدير تكون الصفات ممكنات لا غير ولا يخفى
عليك ان الواجب منحصر في الواجب بالذات والواجب
بالغير فاذا لم تكن الصفات واجبات بالذات فلا محالة تكون
واجبات بالغير والا يلزم اما وجود واجبات بالذات ولا
قائل به او احد المحذورات التي مرت وقد يلتزم انها من
مقتضيات والقول بانها ليست باولى في هذا الحكم من سائر
الاثار لا يعبأ به لان اكثر الاثار ثمرات الصفات المطلب الثالث
في اثبات توحيده واخرناها لكونها من مطلب هل المركبة
بخلاف مسئلة الوجود فانها من مطلب هل البسيطة

والاول متأخر عن الثاني طبعا والموافقة للطبع انسب كما
تقرر في محله فنقول اعلم انهم استدلوا على ان لا تعدد
في الواجب بوجوه الاول انه لو تعدد الواجب فلا بد ان
يكون هناك ما به الاشتراك وما به الامتياز ضرورة فما به الامتياز
اما ان يكون نفس ماهية الواجب او جزئها او خارجا لازما لها
او غير لازم فان كان الاول يلزم مع كون الشيء الواحد مشتركا
ومميزا بالنسبة الى افراد واحدة وهو بديهي البطلان عدم
التعدد المنافي للمفروض والقول بان المشترك هو الموجود
كما قال به بعض المتالهين القائلين بان ذات الواجب
لا يخالف سائر الذوات مع انه لا ينفع اذ الكلام انما هو على
تقدير ان يكون المميز تمام الماهية ونفسها وعلى تقدير عدم

عدم المخالفة تكون نفس الماهية مركبة من الموجود وشيء
يرده ان الموجود والوجود مفهومان عارضان يحملان
على الموجودات والوجودات الخاصة وان كان الثاني
يلزم مع التركيب المستلزم للاحتياج ضرورة احتياج
المركب الى الاجزاء عدم التعدد ايضا اذ لا يوجد الواجب
بدون الماهية كما في الصورة الاولى وجزئها كما في الصورة
الثانية وعلى الثالث يلزم خلاف المفروض وعلى الرابع
يلزم الاحتياج الظاهر فان قيل ما به الامتياز هو التشخص
فلا يلزم محذور مما ذكر قلنا هذا التشخص اما نفس الماهية
كما هو مذهب الحكماء وظاهر كلام الشيخ الاشعري فيلزم
المحذور الاول واما لازم الماهية فيلزم الانحصار في شخص

واحد تفصيله انه لو كان التشخص لازما للماهية لا جائز ان
يكون لعلة منفصلة والا يلزم الاحتياج المنافي للوجوب
فلابد ان يكون التشخص مقتضى الذات فلو وجد فردان
واجبان يوجد الماهية المتشخصة في كل منهما فيلزم لضرورة
ان التشخص الواحد لا يقوم بفردين وان تشخص كل واحد
منهما مغائر للآخر اي التشخصه تخلف المعلول عن العلة التامة
وهو بديهي الاستحالة **الثاني** انه لو تعدد فاما ان
يتفقا على خلق هذا العالم فيلزم توارد العلتين المستقلتين
على معلول واحد ويلزم من هذا احتياج العالم الى كل منهما
اذا المفروض ان كلا منهما علة تامة مستقلة في الايجاد له واحتياج
المعلول الى علته ظاهر واستغناءه عن كل منهما لان كلا منهما

لان كلا منهما يكفي في ايجاده فيستغنى عن الآخر وهو ضروري
البطلان فان قيل جاز ان لا يريد احدهما لاستحالة الارادة
منه فيخلقه الآخر على ما ثبت قلنا هذه الاستحالة اما بالذات
فيلزم العجز لان ذلك التقدير يثبت عليه عدم قدرته على خلق
العالم وهو لا يليق بشان الواجب واما بالغير اي استحالة
ارادته ناشئة من تعلق ارادة الآخر بالخلق فيلزم العجز
ايضا لظهور غلبة الآخر اذ نسبة الممكنات اليهما سواء واما ان
يختلفا فاما ان يقع كل ما تعلق به احدى الارادتين فيلزم
اجتماع الضدين في محل واحد مثل الحركات والسكنات
على انه في ذلك التقدير ننقل الكلام الى كل جزء من اجزاء
العالم لان الفرض ان نسبة الارادتين اليه سوية فنسوق

برهان الاتفاق واما ان لا يقع شيئ منه فيلزم عجز كل
منهما او يقع واحد فيلزم عجز الآخر وهو سمة الحدوث
الثالث برهان التمانع الذي اشير اليه في قوله تعالى لو كان
فيهما آلهة الا الله لفسدتا تقريره على ما هو المشهور بين
الجمهور انه لو وجد الهان لما تكونت السموات والارضون
او خرجتا عن هذا النظام المخصوص لانه اذا اراد احدهما خلق
العالم والآخر عدمه او لم يرد شيئا بناء على ان علة عدم
الوجود عدم علة الوجود يلزم بالنظر الى تعلق ارادة الاول
وجود العالم لان واجب الوجود يجب ان يكون ذا كمال
بحيث لا يتخلف مراده عن ارادته ويقع عقيبها فعند تعلق الارادة
تتم العلة وعند تمام العلة يجب وجود المعلول لامتناع الترجيح

الترجيح بلا مرجح ضرورة بل لو وجد بعدها لكان من قبيل ترجح 30
المرجوح فلو لم يوجد العالم عقيب تعلق الارادة يلزم تخلف
المعلول عن العلة التامة المستلزم للاستحالة المذكورة ويجب
بالنسبة الى ارادة الثاني عدم تكونه لامر بعينه او انه اذا
اراد احدهما وقوعه على هذه الهيئة المخصوصة والصورة
المعلومة واراد الآخر وقوعه على هيئة اخرى يلزم وقوعه
على مقتضى الارادتين فالمراد بالفساد اما عدم التكون
او خروجه عن النظام المخصوص ولا يذهب عليك انه يلزم
على هذا التقدير والتقرير التكون وعدمه او خروجه عن هذا
النظام وعدم خروجه عنه لكن الجزء يلزم الكل ضرورة
فيصح ما ذكر وان المراد من عدم التكون وخروجه عن

النظام عدم التكون والخروج فى الماضى لا فى المستقبل ولا
مطلقا كما توهم بعض فاعترض بانه لا محذور اصلا لا ان
اريد بالف دعدم التكون ولا ان اريد به خروجه عن هذا
النظام لان دليل الكتاب والسنة قائم عليها كقوله تعالى
كل شيئ هالك الا وجهه والهلاك يستلزم الخروج عن النظام
تتعلق بقوله
كما هو معلوم من وضع لو تحرير هذا الدليل كما ترى اقناعى
لا برهانى اذ يتصور على تقدير التعدد اتفاقهما على وقوعه
فقط بان يريدا احدهما دون الآخر لا بان يريدا كلاهما حتى
يرد انه يلزم توارد العلتين التامتين على معلول واحد وما
يقال انه اذا لم يرد الآخر يلزم لا وقوعه فانما هو اذا لم يكن
احدهما يريد وقوعه نعم هذا يرد اذا كان لا وقوعه

لا وقوعه معللا بعدم ارادة الوجود واما اذا كان معللا
بارادة العدم فلا او على لا وقوعه فقط بان لا يريد واحد
منهما وقوعه فلا يتكون او على هذه الهيئة او على غيرها
فيقع على وفق ما اريد كما قد يتفق الامراء فى بلد واحد فى
تدبيره ونظامه مع امكان ارادة واحد منهم تدبيره على
نهج والآخر تدبيره على نهج آخر فهذا الدليل على هذا التقدير
انما يفيد انه على تقدير التعدد يمكن التكون وعدمه او يمكن
خروجه عن هذا النظام وعدم خروجه عنه وهو امر واقعى
لا استحالى اذ امكان الطرفين اى الوجود والعدم ثابت
لماهية الممكن اما مساواة كما هو مذهب الجمهور او لا كما هو
مذهب بعضهم فالصواب فى تقرير البرهان ان يقال لو وجد

الا ان يمكن ان يريد احدهما الوقوع والاخر اللاوقوع فيلزم
امكان اجتماع النقيضين وهو محال ضرورة تفصيله
انه ليس الكلام فى الوقوع واللاوقوع المحمولين بل الرابطين
والوقوع واللاوقوع الرابطيان لا يمكن خلو نفس الامر منهما
ولا اجتماعهما فيها بالاتفاق بل عدّ استحالة اجتماعهما وارتفاعهما
من اجلى البديهيات سواء قيل بالواسطة بين الوجود والعدم
ام لم يقل لا يمكن وقوع العالم ولا وقوعه فى الوجود والتحقق
او على الانتظام المعلوم وعلى تقدير التعدد يلزم امكان اجتماع
الارادتين المستلزم لامكان اجتماع النقيضين المستحيل
ضرورة لان المقدر ان المعلول يجب وجوده بعد تعلق الارادة
فان قيل جاز استلزام المحال للمحال قلنا فيه حصول المقصود

المقصود على ان الاستلزام انما يكون اذا كان بين المحالين 32
ارتباط وعلاقة باحد الوجوه المعتبرة عند ارباب المعقول
كما هو مقتضى اللزومية على ما تقرر فى محله فان قيل كون
اجتماع النقيضين محالا بالبديهية ينافى ما تقرر عندهم
من ان الكليات باسرها متساوية الاقدام فى نظر
العقل بحيث حمل كل كلى على كل شيء يصدق عليه الآخر وهو اخص
من نقيضه ويلزم منه امكان حمل كل كلى على كل شيء يصدق
عليه نقيضه ويلزم منه امكان اجتماع الوقوع واللاوقوع
الرابطيين قلنا بداهة استحالة اجتماع النقيضين انما هى
بالنسبة الى نفس الامر والواقع لا بمجرد نظر العقل ان قيل
ماهيات الممكنات لا تابى لا عن الوجود ولا عن العدم

فيلزم امكان حملهما عليهما ويلزم منه امكان الاجتماع المذكور
قلنا عدم اباءها عنهما انما هو على سبيل التبادل لا على سبيل
الاجتماع بمعنى ان العقل اذا نسب الوجود الى ماهية الممكن يجزم
بانها لا تقتضيه ولا تابى عنه واذا نسب العدم فكذلك لا بمعنى
انه اذا نسب الوجود والعدم اليها معا يجزم العقل بانها لا
تقتضيهما ولا تابى عنهما على انه لو سلم فذلك فى نظر العقل
ايضا لا بالنسبة الى نفس الامر اقول على تقدير التعدد
فاما ان يتفقا او يختلفا وعلى الثانى اما ان يريد احدهما
الوقوع والآخر اللاوقوع واما ان لا يريد كل واحد منهما شيئا
فعلى الاول من الاول يلزم توارد العلتين التامتين وعلى الاول من
الثانى يلزم اجتماع النقيضين وعلى الثانى من الثانى يلزم

يلزم ان يكون احدهما كالجماد فهذه الآية تدل على عدم امكان
التعدد برهانا لا اقناعا والقياس على الامرين قياس الممكنين صح
مع الفارق ومن غير جامع معتمد عليه اذ يتعلق ارادة الممكن
لا يجب شيئ بخلاف ارادة الواجب وكذلك عدم التعلق
فليتامل جدا ان قيل ان الآية انما تدل على ان الفساد لازمة
لوجود الآلهة دون الالهين فلا يحصل المطلوب قلنا الدليل
القاطع الذي صح ينفي وجود الالهة قائم فى الالهين قطعا فلا بد من
انتفائهما ايضا على ان بعض الاصوليين صرحوا بان الجمع حقيقة
فيما فوق الواحد وقد صرح به ابن مالك ايضا فى بعض تصانيفه
وعلى ان قوله الا الله اذا كان بدلا يكون المبدل منه فى حكم
الت قط فتكون الآية الكريمة فى قوة لو كان فيهما غير الله لفسدتا

فتفيد ان عدم فسادهما دليل على انتفاء غير الله واحدا او اكثر
واذا كان صفة افاد ان مدار اللزومية للفساد هو المغايرة
والمغايرة تستلزم التعدد مطلقا سواء كان المتعدد اثنين
او ازيد كما تقرر في موضعه فان قيل فما فائدة الجمع قلنا هي
رد قول المشركين الذين قالوا ان آلهة فان قيل ان الآية
تدل بطريق المخالفة على انه لو وجدت فيهما آلهة هي ليست غير الله
لما فسدتا قلنا شرط مفهوم المخالفة ان يكون معنى صحيحا وهذا
المعنى ليس بصحيح اذ تعدد الذوات يستلزم المغايرة قطعا
بلا نزاع على انه غير معتبر عند ابي حنيفة رحمه الله مطلقا وعند
عليه الرحمة انما يكون معتبرا اذا لم يوجد فائدة غيره كالتاكيد
ومطابقة الجواب للسوال وقد عرفت النكتة ههنا ان قلت

ان قلت ان لو لامتناع شيء لامتناع غيره لا لكون انتفاء
الجزاء دليلا على انتفاء الشرط كما يشهد به الاصول قلنا
استعماله وان كان في هذا المعنى مشهورا في اللغة لكنه
يستعمل ايضا في المعنى الثاني ويستدل فيه بانتفاء الجزاء
الذي هو اللازم على انتفاء الشرط الذي هو الملزوم لان
اللازم سواء كان مساويا او اعم يستلزم انتفائه انتفاء
الملزوم والا لانقلب اللزوم الى الامكان واما الملزوم فقد
ينتفي مع بقاء اللازم فيما اذا كان اللازم خاصا وظاهر
ان ارتفاع الخاص لا يستلزم ارتفاع العام ومن ههنا تسمع
ان ارباب المعقول يقولون استثناء نقيض المقدم لا ينتج نقيض
التالي بل قد يستعمل فيما اذا كان المراد استمرار ثبوت الجزاء

على كل حال فربط الجزاء بابعد النقيضين ليدل على ثبوت الجزاء
مع النقيض الآخر بالطريق الاولى كما في لو لم يخف الله لم يعصه
والمقام يدل على ان الآية انما سيقت في المعنى الثاني لا غير
تتمة هذا الدليل يفيد عدم امكان العالم على تقدير التعدد
فضلا عن وجوده او خروجه عن الانتظام لان امكانه على
ذلك التقدير يستلزم لامكان التمانع المفضي لامكان المحال
الذي هو جمع النقيضين ويستلزم المحال وان كان الاستلزام
بالواسطة اولى بان يكون محالا العلم انه لا خفاء بعد اثبات
واجب الوجود بالذات واثبات وجوب صدقه تعالى بان
الكذب نقص يجب تنزيهه تعالى عنه وما يقال لم لا يجوز ان يكون
الكذب نقصا لنا دونه تعالى فهو محض مكابرة لا يلتفت اليه

35 اليه وبانه لو جاز الكذب منه تعالى لجاز من الانبياء باولى
طريق فيرتفع الامن فلا يجب اتباعهم واثبات صدق الانبياء
بخوارق العادات الباهرات جاز ان يستدل على هذا
المطلب اعني وحدة الواجب بالادلة السمعية من
الكتاب والسنة وهي في هذا الباب اكثر من ان تحصى
منها والهكم اله واحد ومنها الله لا اله الا هو الحي القيوم اذ
لو وجد اله آخر لم يجز حصر الاله الموجود فيه تعالى قال الاما م
الرازي في تفسير قوله تعالى وهو على كل شيء قدير في سورة
الملك ان هذه الآية تدل على انه تعالى واحد دلالة ظاهرة
اذ لفظ الشيء اما ان يرادف الموجود كما هو مذهب الاشعري
اولا كما هو راي المعتزلة وعلى كلا التقديرين لو وجد واجب

غير الله يكون الشيء مثلا له ويكون داخلا في جملة مقدوراته
تعالى والمقدورية تنافي الوجوب الذاتي انتهى فان قلت
ان الشيء كما يشمل واجبا غيره تعالى يشمل ذاته تعالى ايضا
فيلزم ما ذكر قلنا المتكلم في مثل هذا الكلام خارج بالقرينة
العقلية القطعية كما تقرر في الاصول ولا يخفى ان في قوله تعالى
تبارك الذي بيده الملك دليل التوحيد ايضا اذ لو وجد اله آخر
لم يكن بيده شيء من الملك لم يكن واجب الوجود اذ على هذا
التقدير يكون عاجزا مثل الجماد وان كان بيده شيء منه
لم يجز حصر الملك في الحصول في حكمه كما هو مقتضى دخول اللام
على الجنس من غير قرينة معينة للبعض كما هو مقرر في الاصول
ايضا مع انه يلزم على ذلك التقدير ان يكون الكل في حكم الآخر

36 الآخر كما هو في تصرفه تعالى ومنها ما شاء الله كان وما لم
يشأ لم يكن فانه لو وجد اله آخر لوجد بارادته شيء ولكان
وجوده بارادته تعالى وذلك ينافي عكس نقيض الشرطية
الثانية وهو كل ما كان فهو بمشية الله واما الثنوية القائلون
بالالهين اعني النور الذي هو مبدأ الخيرات والظلمة التي هي
مبدأ الشرور وكذا المجوس القائل بالاهرمن الذي هو
خالق الشرور واليزدان الذي هو موجد الخير مستدلين
بانه لو كان اله واحد مصدرا للخير والشر يلزم ان يكون شيء واحد صح
خيرا وشرا والنصارى القائلون بان المسيح ابن الله ادعاء
وورود ذكرهما بالاب والابن في الانجيل وعبدة الاصنام
والكواكب وغير ذلك فهم مشتركون مع في قولهم اما الاولان

فلانهم ان ارادوا بالشر ما يكون شره غالبا فلا نسلم الملازمة
اذ ما فيه شر لا بد ان يكون فيه جهة مصلحة تقتضيها الحكمة
مع ان الشر ما لا يلائم ما فى نفس الامر لا فى نظر العقل
وعدم ملائمة بعض ما فى العالم وان كان ظاهرا فى نظر العقل
لكنه غير معلوم بالنسبة الى نفس الامر وان ارادوا خالق الخير
والشر فلا نسلم لبطلان اللازم واما الفرقة الثالثة فعلى
تقدير صحة نقلهم من غير تحريف وتغيير فهو اظهار الرحمة والشفقة
واما الرابعة فلان ما كان فيه وصمة الحدوث لا يليق بان
يكون معبودا واما الاشاعرة القائلون بالصفات
القديمة اى بالزمان لا بالذات لاستحالته قطعا والمعتزلة
القائلون بان العبد خالق لافعالهم الاختيارية والحكماء

والحكماء القائلون بترتيب الموجودات حيث قالوا لم يصدر 37
من المبدأ الاول الواحد من كل الجهات الا واحد يسمى
العقل الاول فصدر عنه عقل ونفس وفلك وهو محدد الجهات
وما زال فى التنازل الى ان وصل العقل العاشر المدبر لعالم
العناصر المفيض للكمالات العنصرية بحسب اقتضاء الاستعدادات
الحاصلة للمواد القديمة من اوضاع الفلكيات وحركاتها
فالاشاعرة يبالغون فى نفى خالق سوى الله والمعتزلة فى
نفى القدماء والحكماء فى كونه واحدا من كل الجهات وفى نفى
الكثرة وما قال الامام الرازى والمحقق الدوانى من ان تحقيق
مذهب الفلاسفة ان العقول وحركات الافلاك واوضاعها
شرائط وآلات للتاثير لا ان العقول مؤثرات واطالوا

الكلام بحيث لا يسعه هذا المختصر رده استدلالات الفلاسفة
التي من جملتها ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد فصدر عنه
المعلول الاول وفيه ثلث جهات فبجهة الوجوب صدر
عنه عقل آخر وبجهة الوجود نفس وبجهة الامكان جسم هو
الفلك الاول المسمى بالفلك الكل وليحيل ما يوهم خلافه على
تصريحاتهم اذ كتبهم مشحونة بامثال ما ذكرنا فالقول بتعدد
الذوات القديمة كما قال به الفلاسفة امر خطير وخطب
مهلك رقانا الله بلطفه من حضيض خطيرة
التقليد والشك الى اوج الاستدلال واليقين
وانقذنا من الظنون والاوهام بالحق المبين
قد اتصفت هذه الرسالة في اليوم الثالث والعشرين من الشهر العاشر من السنة
السابعة من العشر الاول بعد الف وثلثمائة من الهجرة النبوية على مهاجرها
افضل الصلوة واكمل التحية